والعربية، الزخم السياسي والمادي المطلوب لنجاح هذه التسوية. امّا اسحق رابين، فانه طالب بمظلة أقل انفلاشاً، وأكثر فاعلية ربما، تضمّ الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ـ بعد اعادة تطبيع علاقاته مع اسرائيل ـ وذلك بهدف اخراج الورقة الفلسطينية من أيدي الدول العربية، من خلال تجديد مبادرة الحكومة الاسرائيلية في أيار (مايو) ١٩٨٩، التي دعت الى محادثات مع ممثلين فلسطينيين من المناطق المحتلة من أجل التوصّل الى حل مرحلي من الممكن ان يشمل الاردن أيضاً. وطرح رابين، أيضاً، امكانية تنشيط التسوية مع الفلسطينيين، من طريق دعم اقتصادي من جانب دول النفط. امّا اتفاقيات السلام مع الدول العربية، فيتمّ التوصل اليها، كما كان الحال مع مصر، من طريق محادثات ثنائية منفردة مع كل دولة منها.

وعرض موشي شاحل «خطة سلام» على النمط الاوروبي، بحيث يشمل لجنة لشؤون الامن والتعاون الاقليمي تتولّى العمل على اخلاء المنطقة من مختلف أنواع الاسلحة وتشرف على تنفيذ الاتفاقيات، ولجنة أخرى لتسوية النزاعات تتولّى حل المشكلة الفلسطينية ضمن اطار كونفدرالي مع الاردن أو اسرائيل. امّا «حمائم» حزب «العمل»، ومن بينهم عوزي برعام وأعضاء مجموعة «ميشوف»، فاعتبروا التسوية مع الفلسطينيين أساس أي حل في المنطقة، وبالتالي لا بدّ من اشراكهم، مباشرة، في أية محادثات مستقبلية. ورأت هذه الفئات ان منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت تحتفظ بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، على الرغم من نتائج الحرب، وما قد ينجم عنها من «تغيّرات تنظيمية داخل صفوف المنظمة» (**دافار**، ١٢/٢/١٩٩١).

من جانبه، استبق رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، المرحلة السياسية المقبلة، وما قد تحمله من ضغوط اميركية ودولية على اسرائيل لقبول مبدأ «الارض مقابل السلام»، وذلك باشراك اللواء (احتياط) رحبعام زئيفي (غاندي) في حكومته الحالية، كوزير بدون حقيبة (**معاريف**، ٤/٢/١٩٩١). وبهذه الخطوة، رفع شامير نسبة تأييده داخل الكنيست الى ٦٦ عضواً وضَمن أصوات كتلة «موليدت» الاربعة، والتي يتزعمّها زئيفي، المعروف بمطالبته الصريحة بتنفيذ سياسة «الترانسفير» او الترحيل الجماعي بحق الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. ولم يتردد شامير، بعد ا ن تحصّن بهذا التطرّف العنصري الاسرائيلي، في ان يرفض، بصلف، أية مقترحات اميركية لتسوية سلمية في المنطقة تلحظ حق الشعب الفلسطيني في كيان سياسي مستقل. وهنا ظهر واضحاً الوجه الآخر لمبدأ «الربط» الذي تردّد مؤخراً، للاشارة الى ضرورة مخاطبة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي وايجاد حل له ضمن تسوية نزاعات المنطقة كافة، كشرط لانهاء أزمة الخليج، ذلك هو الربط العقائدي اليميني المتطرف بين التمسّك بمبدأ «ارض ـ اسرائيل الكاملة» ورفض التخلّي عن شبر واحد من المناطق المحتلة، من جهة، وبين الدفاع عن أمن اسرائيل وحمايتها من العداء العربي، والفلسطيني، لها. هذا «الربط الحقيقي» كما رآه جدعون سامط (**هآرتس**، ٢٣/١/١٩٩١)، هو الذي دفع شامير، وارنس، وصحبهما، الى معارضة الانسحاب من سيناء كشرط للتسوية مع مصر، وهو الذي يقف وراء معارضة اليمين الاسرائيلي لأية بادرة سلمية في المنطقة. ويعتقد هذا المعلّق ان بذور حرب جديدة في المنطقة قد تبدأ في النمو ما لم تواجه حكومة اسرائيل ضرورة التوصّل الى تسوية سلمية تؤدي الى وقف الحرب الداخلية التي تخوضها في المناطق المحتلة، والحرب الخارجية التي تلوح معالمها مع الولايات المتحدة الاميركية.

امّا زئيف شطرنهيل (**هآرتس**، ٢٥/١/١٩٩١)، فاعتبر ان أهداف الحرب الحالية الحقيقية، بالنسبة الى الرباعي شامير ـ ارنس ـ ايتان ـ زئيفي، هي تجميد الوضع الراهن وليس تحقيق السلام من خلال تسوية اقليمية شاملة.

مها بسطامي